



الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس في ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٦٤ الموافق ١ آذار سنة ١٩٤٥ - العدد ٨١٦ -

صفحة	
٨٨	القانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٥ (تعديل قانون تسوية الاراضي)
٨٨	القانون رقم ٣ لسنة ١٩٤٥ (ذيل قانون ضريبة الدخل)
١٠٠	انظمة تسجيل الاراضي رقم ١ لسنة ١٩٤٥
١٠١	تعليمات فحص شهادة الدراسة الابتدائية الاردنية لسنة ١٩٤٤ - ١٩٤٥
١٠٣	الموظفون
١٠٤	شارة كوكب الحرب
١١٣-١٠٤	الاعلانات



١٣٦٤

بك هارون من جرش والموضوعة تأمينا للدين .
وقد رست المزايدة على المزايد الاخير بمبلغ الف ومائتا جنية فلسطيني واعطي قرار الاحالة الاولى .
فن يرغب في الشراء وضم ٣ في المائة للبرامج دائرة تسجيل جرش خلال ١٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان
في الجريدة الرسمية .

تصحيح خطأ

ورد في متن الفقرة الاولى من الاعلان الاول الصادر من دائرة تسجيل الساط للشور في الصحيفة ٤١ من عدد
العدد ٨١٠ المسجلة باسم المدونين آمنة بنت خليل وحسن واحسان وحسنية وامثال اولاد حسين بن احمد
نوار خطأ والصواب آمنة خليل وحسن واحسان وحسنية وامثال وحسن اولاد حسين بن احمد نوار .

اعلان

من مسجل العلامات التجارية

اعلن ان الاسم الصحيح للعلامة التجارية رقم (٥٧٠) المنشورة في العدد ٨١٤ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ
١-٢-١٩٤٥ هو (ALBATON) وليس (ALBATONE) .

مسجل العلامات التجارية عمان - ١٩٤٥/٢/٦

هكذا من المأهول

القوانين والنظم

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن

بمقتضى المادة (٤١) من القانون الاساسي

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٥/٢/٧
نصادق - بمقتضى المادة ١٩ من القانون المذكور - على القانون الموقت التالي
ونأمر بإصداره :-

قانون رقم - ٣ لسنة ١٩٤٥

قانون موقت معدل لقانون تسوية الاراضي

(رقم - ٩ لسنة ١٩٣٧)

١ - يسمى هذا القانون الموقت " تعديل قانون تسوية الاراضي " ويعتبر انه نافذ المفعول من تاريخ ٣ ايلول سنة ١٩٣٩.
٢ - يضاف ما يلي الى المادة ١٥ من قانون تسوية الاراضي (رقم - ٩ لسنة ١٩٣٧) :
" اذا كان اي شخص لا يتمكن من تقديم ذلك الادعاء بالنظر لاعلان الحرب او لانه من افراد قوات الحلفاء ،
فانه يطلى مهلة لتقديم ادعائه بقرار امدها مدير الاراضي بشرط ان لا تزيد هذه المهلة في اية حالة على خمس
سنوات اعتباراً من تاريخ انتهاء الحرب المذكورة .
في ٢٤ صفر سنة ١٣٦٤ الموافق ٨ شباط سنة ١٩٤٥

(عبد الله)

وزير المالية والاقتصاد رئيس الوزراء
مسلم المطار سمير الرفاعي

نحن عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن

بمقتضى المادة ٤١ من القانون الاساسي

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٥/٢/١١

نصادق - بمقتضى المادة ١٩ من القانون المذكور - على القانون الموقت التالي ونأمر بإصداره :-

قانون رقم - ٣ لسنة ١٩٤٥

(قانون موقت لفرض ضريبة على بعض الدخل غير التابع للضريبة بمقتضى قانون

ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣ وتنظيم جبايتها)

الفصل الاول - تمهيد

١ - يسمى هذا القانون الموقت " ذلك قانون ضريبة الدخل " ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - يكون للالفاظ والمباريات التالية الواردة في هذا القانون للماني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

تعني لفظة " المكلف " الشخص الذي تستوفى منه ضريبة الدخل بمقتضى احكام هذا القانون .
وتعني عبارة " مأمور التقدير " اي موظف يعين بمقتضى المادة الثالثة من هذا القانون لاجراء اي تقدير يتطلبي عليه احكام هذا القانون .
وتعني عبارة " الدخل الخاضع للضريبة " مقدار ما يبقى من الدخل الذي يجنيه اي شخص من الموارد المبنية في المادة الخامسة من هذا القانون بعد تنزيل ما ينطبق عليه من تزيلات واعفاءات بمقتضى هذا القانون .
وتعني عبارة " الشركة المساهمة " شركة مساهمة كما هي معرفة في قانون التجارة العثماني او اية شركة من نوع مماثل لها مسجلة او مؤلفة خارج شرق الاردن .
وتعني عبارة " الشخص الفاعل الاهلية " اي شخص قاصر او معنوه او مجنوب او مجنون او فاقد الاهلية القانونية .

ولا تشمل لفظة " فرد " الشركة المساهمة او الشركة العادية .
وتعني لفظة (الشركة العادية) اية شركة مؤلفة من شخصين او اكثر يتماطون العمل بالاشتراك - غير الشركة المساهمة المعروفة في هذا القانون - وتشمل جميع انواع الشركات المذكورة في قانون التجارة العثماني غير الشركة المساهمة .
وتشمل لفظة (شخص) اية شركة مساهمة او شركة عادية او جمعية او هيئة من الاشخاص ممنوعة كانت او غير ممنوعة .
وتعني لفظة " الضريبة " ضريبة الدخل المفروضة بمقتضى هذا القانون .
وتعني عبارة " سنة التقدير " مدة الاثني عشر شهراً التي تبدأ من اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٤٥ وكل مدة تليها مؤلفة من اثني عشر شهراً .

الفصل الثاني - الادارة

٣ - يهد بتطبيق هذا القانون وتنفيذ مقتضياته الى :

أ- وزير المالية .

ب- مأمور تقدير واي موظفين آخرين يرى لزوم تعيينهم وجميع هؤلاء الموظفين المذكورين في هذه الفقرة يعينون بمقتضى انظمة الموظفين ويكونون ملحقين بوزارة المالية .

٤ - أ- على كل موظف يشتغل في تطبيق هذا القانون ان يشتر جميع المعلومات المتعلقة بدخل اي شخص والتي يحصل عليها بمقتضى وظيفته سرية ومكتوبة .

ب- لا يكلف الموظف الذي يشتغل في تطبيق هذا القانون بان يبرز في محكمة ما اية وثيقة او ان يفشي اية معلومات اذا كان قد اطلع على تلك الوثيقة او اتصلت به تلك المعلومات في اثناء وظيفته الرسمية الا ما كان منها ضروريا لاجل تنفيذ احكام هذا القانون او لاجل تعقيب جرم ارتكبه فيها يتعلق بضريبة الدخل .
ج- كل موظف يشتغل في تطبيق هذا القانون وفضي باي من المعلومات المذكورة في الفقرة ٤أ من هذه المادة الى اي شخص غير ما كان منها لاجل تنفيذ احكام هذا القانون يكون عرضة للمساءلة بالمس مدة لا تتجاوز ستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه او بكليتا هاتين العقوبتين على ان لا تتخذ اجراءات بمقتضى هذا القانون الا وفقاً لاحكام انظمة الموظفين .

الفصل الثالث - فرض الضريبة

٥ - مع مراعاة احكام هذا القانون تدفع ضريبة الدخل بالمدل المبين في هذا القانون عن سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٤٥ وعن كل سنة تقدير تليها على اساس الدخل الخاضع للضريبة الذي تأني لأي شخص عن السنة السابقة لسنة التقدير مباشرة من ارباح اية حرفة او تجارة او مهنة او صنعة تمارها ذلك الشخص في شرق الاردن، وكل مبلغ يحصل عليه بمقتضى بوليصة تأمين مقابل اية خسارة في الارباح يؤخذ بين الاعتبار عند التثبت من مقدار الارباح.

٦ - اذا اقتنع مأمور التقدير بأن شخصاً ما اعتاد ان يقلل حساباته في يوم غير اليوم السابق لسنة التقدير مباشرة فيجوز للمأمور ان يسمح بان يحسب ارباحه من اجل النفايات المقصودة من هذا القانون على اساس دخل السنة التي تنهي في اليوم الذي جرت المادة ان تقلل فيه حساباته على انه في كل حالة من هذه الاحوال يجب ان تقدر الضريبة وتستوفي عن كل سنة تالية على اساس مماثل.

الفصل الرابع - الاعفاءات

٧ - يعني من الضريبة بمقتضى هذا القانون :-

أ - دخل أي شخص لا يزيد على مائتين جنيه فلسطيني في السنة.

ب - الدخل الحاصل لأي حامل سهم من اسهمه في شركة مساهمة وفدت الضريبة بمقتضى المادة (١٤) من هذا القانون والدخل الحاصل لأي شريك من حصته من ارباح شركة دفدت الضريبة بمقتضى المادة ٣٠ من هذا القانون.

ج - الدخل الناتج للضريبة بمقتضى احكام ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣ او للمنفى من الضريبة بمقتضى احكام القانون المذكور.

د - الدخل الناتج من الاعمال الزراعية او تربية المواشي.

هـ - دخل اية مؤسسة دينية او خيرية او تعليمية اذا كانت ذات صبغة عامة ودخل الاوقاف ذات الصبغة العامة بشرط ان ينحصر استعمال الدخل المذكور بغراض وعمليات المؤسسات او الاوقاف المذكورة دون سواها وان لا يوزع كلياً او جزئياً على أي اشخاص بشكل ارباح.

و - أي جزء من الدخل الناتج من امتياز منحتة الحكومة واعفي بصراحة من الضرائب بمقتضى احكام الامتياز المذكور.

الفصل الخامس - التخفيضات

٨ - للتوصل الى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لشخص ما تنزل النفقات والمصروفات التي تكبدتها ذلك الشخص كلياً ومطلقاً في سبيل انتاج الدخل المذكور خلال السنة السابقة لسنة التقدير بما في ذلك :-

أ - المبالغ الواجب دفعها من قبل ذلك الشخص كفائدة عن مال اقترضه اذا اقتنع مأمور التقدير بان تلك الفائدة هي مستحقة عند رأس مال استثمر في انتاج الدخل.

ب - بدل الاعباء التي ولله المتأخر عن ارض او ابنية اشغالها من اجل انتاج الدخل.

ج - اذا استبدلت الآلات او الماكينات المستعملة من اجل انتاج الدخل بمجري تنزيل من الآلات والماكينات الجديدة بعد ان يحسم من هذا الثمن مبلغ يمثل مجموع قيمة الاستهلاك والتلف الذي حصل في قيمة الآلات او الماكينات المستبدلة من جراء البلي والاستعمال مع أي مبلغ نتج من بيع هذه الآلات او الماكينات المستبدلة.

د - أي مبلغ صرف على ترميم المقارن واصلاح الآلات والماكينات المستعملة في انتاج الدخل او على تجديد او تصليح او تغيير اية أدوات او آنية او مواد استعملت في هذا السبيل.

هـ - الديون المسالكة التي يثبت لمأمور التقدير انها هلكت خلال السنة السابقة مباشرة لسنة التقدير والديون المشكوك فيها التي يتحقق مأمور التقدير الى حد قناعته انها اصبحت ديوناً هالكة خلال السنة المذكورة بقطع النظر عما اذا كانت تلك الديون الهالكة او المشكوك فيها مستحقة الدفع قبل بداية السنة المشار اليها. على ان كل مبلغ يسترد في السنة المذكورة من مبالغ سبق ان كانت قد شطبت او سمح بتزيلها باعتبارها ديوناً هالكة او مشكوكاً فيها يعتبر - من اجل النفايات المقصودة من هذا القانون - دخلاً في تلك السنة.

و - أي مبلغ يدفعه مستخدم (بكسر الدال) الى مؤسسة او صندوق للتقاعد او للتوفير او للفيضان او غير ذلك مما قد يوافق عليه وزير المالية.

ز - عن استهلاك وتلف الابنية او الآلات او الماكينات التي يملكها المكلف ويستعملها في سبيل انتاج الدخل بمجري تنزيل مبالغ يعادل نسبة مئوية من كلفتها الاصلية حسبما يوافق عليه مأمور التقدير بشرط ان مجموع تلك المبالغ مضافة الى مجموع قيمة الاستهلاك والتلف الناتج عن الاستعمال والبلي قبل تاريخ بدء العمل بهذا القانون يجب ان لا يزيد في أي حال من الاحوال على الكلفة الاصلية التي انفقها المكلف على الابنية او الآلات او الماكينات المذكورة.

ح - رسوم رخص الصناعات او أي رسم دفع لقاء رخصة لممارسة اية مهنة او صنعة.

٩ - للتوصل الى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص لا يسمح باجراء تنزيل عن :-

أ - النفقات المنزلية او الخصوصية.

ب - اية مصروفات او نفقات لم تنفق لاجل انتاج الدخل بصورة مطابقة.

ج - أي رأس مال سحب او أي مبالغ استعمل او يتوى استعماله كرأس مال.

د - تكاليف التحسينات.

هـ - اية خسارة او نفقات يمكن استردادها بموجب بوليصة تأمين او عقد بالتأمين عن اضرار.

و - بدل الاعباء او تكاليف الاعمال عن أي عمل او قسم منه ما لم يدفع او يصرف في سبيل انتاج الدخل.

ز - اية مبالغ دفعت او كانت عرضة للدفع عن اية ضريبة او رسم غير ما ذكر في المادة الثامنة من هذا القانون.

الفصل السادس - احكام خاصة

١٠ - بالرغم مما ورد بخلاف ذلك في هذا القانون يقدر دخل شركات التأمين كما يلي :-

أ - اذا كانت شركة مساهمة من الشركات التي تتعامل اشغال التأمين بصورة عامة بمجني ارباحها او مكاسبها في شرق الاردن او بمجني قسماً من تلك الارباح والمكاسب في شرق الاردن والقسم الاخر خارج شرق الاردن فان ارباح الشركة ومكاسبها الخاضعة للضريبة يجب التوصل اليها بالصورة الآتية :-

تؤخذ الاقساط والفوائد غير الصافية وأي دخل آخر غير صافي مما تأني للشركة او مستحق لها في شرق الاردن (عسوة منه اقساط التأمين التي وردت الى الاشخاص المؤمنين) بفتح الهمزة) والاقساط المدلوعة عند

هكذا من الأعمال

الفصل الثامن - المكافون

١٥ - كل مصني أو قيم على طابق اقل من مئين من لدن المحكمة أو بمقتضى أي تشريع معمول به في شرق الاردن وكل متولي أو وصي أو حارس أو لجنة يتولى أو تتولى تسيير أو رقابة أو ادارة اي ملك أو مشروع بالنسبة عن شخص فاقده الاهلية يكون خاضعا للضريبة على نفس الوجه وبنفس المقدار الذي يكون فيه الشخص المذكور خاضعا للضريبة لو لم يكن فاقده الاهلية .

١٦- أ- كل شخص (سواء اكان اردنيا ام لم يكن) غير مقیم في شرق الاردن (وشار اليه في هذه المادة بالشخص غير المقيم) يكون خاضعاً للتقدير وللضريبة باسم القيم او الوصي على ملكه او اللجنة المشرفة عليه او باسم وكيله القانوني او عميله التجاري او وكيله او القيم على املاكه او الفرع او المدير المتولي ذلك سواء اكان اي من هؤلاء الاشخاص المذكورين اخيراً يقبض الدخل ام لا وذلك على نفس الوجه وبنفس المقدار الذي يكون فيه ذلك الشخص غير المقيم خاضعاً للتقدير وللضريبة فيما لو كان مقبياً في شرق الاردن ويقبض ذلك الدخل فعلاً .

ويضع الشخص غير القيم للتقدير وللضريبة عن أي دخل يجنيه مباشرة أو بالواسطة من إية وكالة أو حراسة أو فرع أو إدارة ويكون خاضعا للتقدير وللضريبة باسم الوكيل أو القيم (الحارس) أو الفرع أو المدير .

ب - اذا ظهر لأمور التقدير ان المقدار الحقيقي لارباح او مكاسب اى شخص غير مقيم خاضع للضريبة باسم شخص مقيم لا يمكن التاكيد منه بسهولة فيجوز لأمور التقدير ان يقدّر الضريبة المستحقة على الشخص غير المقيم على أساس نسبة مئوية معقولة من مكاسب العمل الذى يضطاهه الشخص غير المقيم بواسطة او بالاشتراك مع الشخص المقيم الذي يكون الشخص الاول خاضعا للضريبة باسمه كما ذكر آنفا . وفي هذه الحالة يمتد نطاق احكام هذا القانون المتعلقة بتقديم الكشوف او التفاصيل من الاشخاص الذين يعملون بالوكالة عن آخرين بحيث يصبح مرتبنا على الشخص المقيم ان يقدم الكشوف والتفاصيل المطلوبة عن العمل الذي يضطاهه الشخص غير المقيم بواسطته او بالاشتراك معه بنفس الصورة التي يترتب فيها تقديم الكشوف او التفاصيل عن الدخل الخاضع للضريبة من قبل الاشخاص الذين يعملون بالوكالة عن فاقدى الاهلية.

١٧ - يتحمل الشخص الذي يكون خاضعاً للتقدير وللضربة بالنابة عن شخص فاقد الأهلية ، او الذي يكون خاضعاً للضربة باسم شخص غير مقبىة جميع الأمور التي يتطلب هذا القانون القيام بها فيما يتعلق بتقدير دخل الشخص المؤكل عنه وبدفع الضريبة المستحقة عن ذلك الدخل .

١٨ - يكون المدير أو الموظف الرئيسي لاية هيئة معنوية مسؤولاً عن القيام بجميع الاعمال التي يقضي هذا القانون بأجرائها فيما يتعلق بتقدير الضريبة المستحقة على تلك الهيئة ودفن الضريبة.

١٩ - كل شخص يسلم بأية صفة من الصفات ودخلا تابعا للضريبة مما يعود لأي شخص خاضع للضريبة عن ذلك الدخل يرتب عليه أن يعد قائمة عند ما يكلفه مأمور التقدير بذلك بموجب أخطار وأن يسلم تلك القائمة خلال المدة المينة في الأخطار موثقة بأصاذه ومتضمنة :

آ. - بياناً صحيحاً وحقيقياً بجميع مقدار الدخل المشار اليه .

ب - واسم وعنوان كل شخص من الاشخاص الذين يعود اليهم ذلك الدخل.
وتسري على اية قائمة كنهه احكام هذا القانون فيما يتعلق بالتخلف عن تقديم القوائم او التفاصيل التي يطلبها مأمور التقدير بموجب اخطار .

اعادة التأمين) ثم يطرح من ذلك مبلغ احتياطي للاخطار المؤمن ضدها والقي لم يته اجلها بعد وفقا لنسبة المئوية التي اعتمدها الشركة في جميع معاملاتها بشأن تلك الاخطار في آخر السنة السابقة لسنة التقدير ثم يضاف الى المبالغ احتياطي محاسب على نفس هذا الدوال عن الاخطار التي لا زال اجلها غير مته في ائتمده السنة السابقة لسنة التقدير ثم يطرح من صفاتي المبالغ المحاصل المقدار الحقيقي للخسائر (خصوما منه للمبلغ الذي استرد لقاءه للخسائر بموجب اعادة التأمين) ونفقات الادارة والوكالة في شرق الاردن ونسبة عادية لتقاسم نفقات مكتب الشركة الرئيسي اذا كان ذلك المكتب واقما خارج شرق الاردن .

ب- اما الشركات المساهمة التي تتعامل اشغال التأمين على الحياة بصورة مطلقة او بالإضافة الى اشغال التأمين العامة
لأن ارباحها ومكاسبها الحاصلة من اشغال التأمين على الحياة تكون عبارة عن دخل أموالها المستمرة
مطروحاً منه نفقات الادارة (بما فيها العمولة) .

على انه اذا كانت اية شركة مساهمة كهذه تقيض اقساط تامين خارج شرق الاردن فلان مقدار ارباحها ومسكبتها يجب على اساس ان تكون نسبة تلك الارباح او المسكبات الى مجموع دخل الشركة الناتج عن استثمار اموالها هي عين نسبة الاقساط المتبوضة في شرق الاردن الى مجموع الاقساط وتخصم من مقدار الارباح والمسكبات المحسوبة على هذا الوجه نفقات الوكالة في شرق الاردن ونسبة عائدة لقاء نفقات مكتب الشركة الرئيسي .

١١- من أجل الغايات المقصودة من هذا القانون يعتبر دخول المرأة المتزوجة إذا كانت خاضعة للضريبة بمقتضى هذا القانون دخلا للزوج ويكون خاضعا للضريبة باسمه لا باسمها .

١٢ - إذا رأى مامور التقدير ان معاملة من الماملات التي تنزل او تؤدي الى تنزيل مقدار الضريبة المستحق على شخص من الاشخاص هي مصطنعة او وهمية فيجوز له ان يهمل تلك المعاملة ومن ثم تقدر الضريبة المستحقة على الاشخاص ذوي العلاقة حسب المقتضى .

الفصل السابع - معدل الضريبة

١٣ - تستوفى الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة المائد لكل شخص من الاشخاص خلاف الشركات المماثلة حسب المبدأ التالي :

عن كل جنيه تقع ضمن الـ	٢٠٠	جنيه الأولى	تلاون ملا
" "	٤٠٠	جنيه الثانية	خمسون ملا
" "	٤٠٠		خمسة وسبعون ملا
" "	٤٠٠		مائة مل
" "	٤٠٠		مائة وخمسة وعشرون ملا
" "	٤٠٠		مائة وخمسون ملا
" "	٤٠٠		مائة وخمسة وسبعون ملا
عن كل جنيه من الباقي	٤٠٠		ملئها فلـ

من الحقوق الضمنية من الدخل الخاضع للضريبة (شركة مساهمة) على عامة وخصوصاً من كل جنس

٢٠ - كل شخص يكون مسؤولاً بمقتضى هذا القانون من دفع ضريبة بالنيابة عن شخص آخر يجوز له ان يستفي من الاموال التي تصل اليه بالنيابة عن ذلك الشخص مبلغاً يكفي لدفع تلك الضريبة ويبدأ من كل مسؤولية تجاه اي شخص كان بالسبب لجميع الدفوعات التي يجريها تطبيقاً لاحكام هذا القانون.

٢١ - اذا توفي شخص خلال السنة السابقة لسنة التقدير وكان خاصاً للضريبة عن سنة التقدير او لم يتوف او اذا توفي شخص خلال سنة التقدير نفسها او خلال سنتين من انشائها ولم يكن قد اجري تقدير الضريبة المستحقة عليه عن تلك السنة فان الممثل الشخصي القانوني للتوفي يكون ملزماً بدفع الضريبة المترتبة عليه وتحمل ثمة القيام بجميع الاعمال واجراء جميع الامور والمسائل التي كان يترب على التوفي ان يقوم بها او يجريها بمقتضى هذا القانون لو بقي حياً على انه اذا توفي شخص خلال السنة السابقة لسنة التقدير ووزع ماله الشخصي تركته قبل بدء سنة التقدير وجب على ذلك الممثل ان يدفع الضريبة حسب المعدل المعمول به في تاريخ توزيع التركة اذا لم يكن معدل الضريبة لسنة التقدير قد عين في التاريخ المذكور.

٢٢ - عندما يكون شخصان او اكثر مشتركين مما في ادارة مال سلم لهدتهم بصفتهم قيمين فيجوز فرض الضريبة الخاضعين لها بصفتهم تلك مجتمعين او منفردين ويكونون مسؤولين عن دفع تلك الضريبة مجتمعين ومنفردين .

الفصل التاسع - الكشوف

٢٣ - آ - يجوز للامور التقدير ان يكلف اي شخص باخطار خطي يرسله اليه ان يزوده بكشف عن دخله وبأية بيانات اخرى قد تطلب من اجل النيات المقصودة من هذا القانون فيما يتعلق بدخله الخاضع للضريبة وذلك خلال مدة معقولة لا تقل عن ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الاخطار المذكور .

ب - اذا لم يتسلم شخص خاضع للضريبة للاخطار المذكور في الفقرة آ من هذه المادة قبل اليوم العشرين من شهر تموز من اية سنة يكون من واجبه ان يقدم اخباراً للامور التقدير قبل اليوم الاول من شهر آب من تلك السنة بأنه خاضع للضريبة وكل من يخلف عن تقديم هذا الاخبار او يعجل تقديمه يعتبر انه ارتكب جرماً مخالفاً لهذا القانون .

٢٤ - يجوز للامور التقدير ، عند ما يرى وكلاً رأى ذلك ضرورياً ، ان يرسل اخطاراً خطياً الى اي شخص يكلفه فيه ان يمد وان يقدم اليه خلال مدة معقولة بمعلوماته عن الاخطار ، كشوفاً اضافية او اكثر اسماً بشأن اية مسألة من المسائل التي يطلب تقدير كشف بها بمقتضى هذا القانون .

٢٥ - من اجل الحصول على المعلومات اللازمة عن دخل اي شخص يجوز للامور التقدير ان يرسل الى ذلك الشخص اخطاراً يكلفه فيه ان يمد وان يقدم اليه خلال مدة معقولة لا تقل عن ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الاخطار اي كشف بيته في ذلك الاخطار او ان يحضر بنفسه او يرسل وكيله عنه اسماً مأمور التقدير وان يبرز للتحقق الدفاتر او المستندات او الحسابات او الكشوف التي قد يرى مأمور التقدير لزوماً لفحصها .

٢٦ - كل كشف او إفادة او نموذج يستدل منه على انه قد تم بموجب هذا القانون من قبل اي شخص او بالنيابة عنه يعتبر من جميع الوجوه انه قد تم من قبل ذلك الشخص نفسه وتنفوذه منه حسب مقتضى الحال الا اذا اقيم الدليل على عكس ذلك وكل من وقع كشفاً او إفادة او نموذجاً كهذاً يعتبر انه من جميع الامور المدرجة فيه .

٢٧ - يجوز للامور التقدير ان يكلف اي موظف من موظفي الحكومة او من موظفي اية بلدية او هيئة لعمومية اخرى

ان يزوده بما قد يكون في حيازته من البيانات المطلوبة للقيام بالمقصود من هذا القانون . على انه لا يجبر الموظف المذكور بحكم هذه المادة على انشاء أية بيانات يكون ملزماً بحكم القانون بالمحافظة على كتابتها ، وكل مسألة تنشأ عن مقتضيات هذه المادة تقرر من قبل رئيس الوزراء ويكون قراره بصددها نهائياً .

٢٨ - اذا حدث ان قام شخص ما بأية صفة كانت بقبض دخل ينطبق عليه هذا القانون وكان ذلك الدخل يخص شخصاً آخر او قام بدفع اي دخل كهذا الى شخص آخر او لامره ، فيجوز للامور التقدير ان يرسل الى الشخص الاول اخطاراً يكلفه فيه ان يقدم خلال مدة يحددها في الاخطار ، على ان لا تقل هذه المدة عن ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الاخطار كشفاً يتضمن :

أ - بياناً صحيحاً ومضبوطاً بمقدار الدخل المذكور بكامله .

ب - واسم وعنوان كل شخص يخصه ذلك الدخل .

٢٩ - يجوز للامور التقدير ان يرسل الى اي شخص اخطاراً خطياً يكلفه فيه ان يقدم خلال مدة معين في ذلك الاخطار ، على ان لا تقل عن ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ الاخطار ، كشفاً يتضمن اسماء السكان والزلاء الذين يقيمون في بيته او فندقه او مؤسسته في تاريخ الاخطار المذكور والذين كانوا مقيمين على هذه الصورة طيلة الاشهر الثلاثة السابقة لتاريخ الاخطار ، قطع النظر عن اي غياب مؤقت ، وكل شخص يقصر في تقديم الكشف المذكور يعتبر انه ارتكب جرماً مخالفاً لهذا القانون .

٣٠ - آ - اذا كان شخصان او اكثر يقومون مما بطريق الشركة المادية بممارسة حرفة او عمل او صناعة او مهنة يخضع دخلها للضريبة الدخل بمقتضى هذا القانون فتقدر ضريبة الدخل وتستوفي من دخل الشركة المادية الخاضع للضريبة كما لو كان دخلاً عائداً للفرد من الافراد ويكون الشركاء مسؤولين ، مجتمعين ومنفردين ، عن دفع المبلغ المقرر بهذه الصورة وفي هذه الحالة يكون الدخل الخاضع للضريبة مقدار دخل الشركة الناتج من الموارد الممنوعة في المادة الخامسة من هذا القانون بعد اجراء التزييلات المقررة بمقتضى المادة الثامنة من هذا القانون .

ب - يترتب على كل شريك عندما يكلفه مأمور التقدير بذلك ان يقدم كشفاً بدخل الشركة من اية سنة متوصلاً الى مقدار ذلك الدخل حسب احكام هذا القانون ، وان يضمته اسماء وعناوين الشركاء الآخرين مع بيان مقدار الحصة التي استحقها كل واحد من الشركاء من دخل السنة المذكورة .

ج - اذا لم يكن احد من الشركاء مقيماً في شرق الاردن فيقدم الكشف من قبل وكيل الشركة او مديرها المقيم في شرق الاردن .

د - تسري احكام هذا القانون المتعلقة بالتخلف عن تقديم الكشوف والتفاصيل بمقتضى اخطار من مأمور التقدير على اي كشف تقضي هذه المادة بتقديمه .

٣١ - كل اخطار يصدره مأمور التقدير بمقتضى هذا القانون يجب ان يكون موقفاً بتوقيع مأمور التقدير او بتوقيع اشخاص معينين من قبله لهذا الغرض ، ويثبت كل اخطار كهذا حالاً اذا كان توقيع مأمور التقدير او توقيع اولئك الاشخاص مطبوعاً او مكتوباً عليه حسب الاصول . على انه بالسبب لاي اخطار خطي يصدر لشخص ما بمقتضى هذا القانون ليكلف فيه بتقديم بيانات الى مأمور التقدير واي اخطار يصدر بمقتضى هذا القانون ليكلف فيه اي شخص او شاهد بالحضور امام مأمور التقدير يجب ان يكون موقفاً بتوقيع مأمور التقدير نفسه او بتوقيع الاشخاص المفوضين من قبله انفسهم وكل توقيع مثبت على اخطار يستدل منه على انه توقيع اي شخص معين على الوجه المذكور إنما يعتبر انه توقيع ذلك الشخص الى ان يقام الدليل على عكس ذلك .

هكذا من الأشغال

٣٢- يجوز تبليغ الاخطارات لاي شخص اما بتسليمه اياها بالبريد او بارسالها في البريد المسجل الى آخر عنوان معروف له ويجوز ارسال الكشوف والمعلومات الاضافية والمكاتبات الناشئة عنها بمقتضى احكام هذا القانون الى مامور التقدير بواسطة البريد معقولة من الاجرة في غلافات مكتوب عليها عبارة «ضريبة الدخل»

الفصل العاشر - التقديرات

- ٣٣- آ- يباشر مامور التقدير بتقدير الضريبة المستحقة على كل مكلف حالما يمكنه ذلك بعد انتهاء المهلة المطلوبة للمكلف لتقديم الكشف المختص به .
- ب- عند ما يقدم اي شخص كشفا ما يجوز لمامور التقدير اما ان يقبل ذلك الكشف ويجري التقدير على اساسه او ان يبين هو بامر خطي دخل ذلك الشخص الخاضع للضريبة بعد ان يقوم بدراس الكشوف الاخرى والدفاتر والبيانات ان كان ثمة شيء منها مما قد يبرز له وفقا للاخطارات التي يرسلها بمقتضى المادتين ٢٤ او ٢٥ من هذا القانون ومن ثم يقدر مقدار الضريبة عليه تبعا لذلك .
- ج- عند ما لا يقدم اي شخص كشفا ما يرى مامور التقدير ان ذلك الشخص مكلف بدفع الضريبة يجوز لمامور التقدير ان يبين هو دخل ذلك الشخص الخاضع للضريبة معتمدا في ذلك على فطنته ودرايته وان قدر الضريبة المستحقة على الشخص المذكور تبعا لذلك ، غير ان اجراء التقدير بهذه الصورة لا يؤثر في التبعة المترتبة على ذلك الشخص من جراء تخلفه عن تقديم الكشف او اجهال تقديره .
- ٣٤- آ- على مامور التقدير ان يعد جداول بالاشخاص الذين قدرت الضريبة عليهم حالما يمكنه ذلك .
- ب- تدرج في هذه الجداول (التي يشار اليها فيما يلي بجداول التقدير) اسماء وعناوين الاشخاص الذين قدرت الضريبة عليهم ومقدار الدخل الخاضع للضريبة المائت لكل منهم ومقدار الضريبة المستحقة عليه واية بيانات اخرى قد يبين درجها .
- ج- عندما تحفظ في مكتب مامور التقدير نسخ تامة عن جميع اخبارات التقدير وعن جميع اخبارات التقدير المملدة تؤلف هذه النسخ جداول التقدير للنايات المقصودة من هذا القانون .
- ٣٥- آ- على مامور التقدير ان يتخذ التدابير لتبليغ كل شخص من الاشخاص المدرجة اسماؤهم في جداول التقدير اخبارا بيلغها اياه اما بالبريد او بارساله بالبريد المسجل الى محل اقامته الاعتيادية متضمنا مقدار دخله الخاضع للضريبة ومقدار الضريبة المستحقة عليه كما عليه ان يخبره عن الحقوق المنوطة له في الفقرة التالية :-
- ب- اذا رغب شخص ما في ان يعترض على التقدير فيجوز له ان يبلغ مامور التقدير اعتراضا خطيا يطلب اليه فيه ان يبيد النظر في الضريبة المقررة عليه وان يتقضا ويجب ان يتضمن الاعتراض المذكور جوهر الاسباب التي يستند اليها الشخص في اعتراضه على التقدير وان يقدم هذا الاعتراض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه اخبار التقدير على انه اذا انتعج مامور التقدير بان الشخص المتعترض على التقدير لم يتمكن من تقديم اعتراضه خلال المدة المذكورة بسبب غيابه عن شرق الاردن او مرضه او لاي سبب آخر معقول ، يجب عليه عندئذ ان يقدم تلك المدة الى الامد الذي يراه معقولا بالنسبة لظروف القضية .
- ج- يجوز لمامور التقدير لدى تسليم الاعتراض المشار اليه في الفقرة وبمعنى هذه المادة ان يكلف مقدم الاعتراض بتزويده بالبيانات التي يراها ضرورية من دخله وارباز جميع الدفاتر والمستندات الاخرى الموجودة في عهده عليه ملاحظة دخله كما يجوز له ان يكلف اي شخص يعتقد ان في اوصافه الادلاء بينة حول التقدير لئلا يتم فصل اياه ويجوز ان يستعوب ذلك الشخص باداء القسم له بدونه بحيث يجب ان لا يستعوب المكاتب المستخدمة لهذه المكاتب او بكونه او خطوه او اي شخص آخر معقول يؤخذ على اصرار عمله الا يطلب من المكاتب اية

هكذا من الأشغال

- د- اذا كان شخص ما ممن قدرت عليه الضريبة لاعتراض عليها عا دافاق مع مامور التقدير على المبلغ الذي ينبغي تقديره عليه فيجب تعديل التقدير تبعا لذلك الاتفاق ويبلغ ذلك الشخص اخبارا بمبلغ الضريبة المستحقة عليه .
- هـ- اذا لم يتم الاتفاق فعلى مامور التقدير عندئذ ان يبين مقدار الضريبة بامر خطي وان يجري ما ينبغي لتبليغ الامر المذكور الى الشخص الذي وقع التقدير عليه وفقا للطريقة المبينة في الفقرة (آ) من هذه المادة .

الفصل الحادي عشر - الاستئناف

- ٣٦- آ- كل من لحقه اجحاف من تقدير وقع عليه وقدم اعتراضه على التقدير المذكور ولم يتمكن من الاتفاق مع مامور التقدير حسبما هو مبين في المادة (٣٥) من هذا القانون يجوز له ان يستأنف امر مامور التقدير الى محكمة الاستئناف .
- ب- يقدم طلب الاستئناف كتابة في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ امر مامور التقدير الى المستأنف ويجب ان يبين فيه اسباب الاستئناف بالدقة . ويكون مامور التقدير في الاستئناف المذكور الشخص المستأنف عليه .
- ج- ترى جميع القضايا المستأنفة بطريقة التدقيق الا اذا امرت المحكمة بخلاف ذلك بناء على طلب اي من الفريقين او لاي سبب آخر وجيه .
- د- يجب على المحكمة اما ان تقر مقدار التقدير او ان تخفضه او ان تزيد او ان تعيد القضية الى مامور التقدير لاعادة اجراء التقدير .
- هـ- يبلغ مامور التقدير للمستأنف اخبارا بمقدار الضريبة المستحقة عليه وفقا للقرار الصادر من المحكمة .
- و- تسري احكام المادة ١٣ من قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٩ على القضايا المستأنفة بمقتضى هذا الفصل من القانون .
- ٣٧- لا يجوز ابطال اية مذكرة تقدير او اي اجراء اخر يستدل منه على انه متخذ بمقتضى احكام هذا القانون ولا يجوز اعتباره باطلا او قابلا للبطلان بمجرد وجود نقص شكلي فيه كما لا يجوز ان يؤثر على مفعوله وجود خطأ أو نقص او سهو فيه اذا كانت تلك المذكرة او ذلك الاجراء بجوهره ومفعوله متفقا ومطابقا لمقصد ومعنى هذا القانون او اي تعديل يطرأ عليه .
- الفصل الثاني عشر - التحصيل
- ٣٨- في الاحوال التي يقع فيها الاعتراض على التقدير او الاستئناف يؤجل تحصيل الضريبة الى ان يفصل في ذلك الاعتراض او الاستئناف ، على انه يجوز لمامور التقدير في اية حالة من هذه الاحوال ان ينفذ وقسم الجزء غير المختلف عليه من الضريبة ان كان هناك جزء كهذا .
- ٣٩- تدفع الضريبة خلال ثلاثين يوما من تبليغ اخبار التقدير بمقتضى المادة ٣٥ من هذا القانون ، على انه يجوز دفع الضريبة في الاحوال التي يتجاوز فيها مقدارها خمسين جنيها فلسطينيا على قسطين متساويين يدفع القسط الثاني منهما بعد ثلاثة اشهر من تاريخ استحقاق الضريبة ويجوز لوزير المالية ان يمدد تاريخ الاستحقاق اذا رأي ذلك مناسبا .

٤٠ - إذا لم تدفع أية ضريبة خلال المدة المبينة في المادة ٣٩ من هذا القانون :-

أ - يضاف إلى مقدار الضريبة المستحقة الدفع مبلغ يادل عشرين في المائة منه وتطبق على تحصيل هذا المبلغ أحكام هذا القانون المتعلقة بتحصيل الضريبة .

ب - على مأمور التقدير أن يبلغ مذكرة تكليف إلى الشخص الذي قدرت عليه الضريبة فإذا لم يتم الدفع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ تلك المذكرة يجوز لمأمور التقدير أن يباشر في تنفيذ الدفع بمقتضى قانون جيلة الضرائب لسنة ١٩٣٥

ج - لا تعتبر الترامة المقررة بمقتضى أحكام هذه المادة قسماً من الضريبة المدفوعة من أجل المطالبة بالإعفاء بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القانون .

٤١ - إذا كان قد أدرج استيفاء الضريبة كلها أو بعضها ربما تظهر نتيجة الاعتراض أو الاستئناف فإن مقدار الضريبة غير المدفوع المدين على أساس التقدير الذي تقرر في الاعتراض أو الاستئناف ، حسبما تكون الحالة ، يصبح مستحق الدفع خلال ثلاثين يوماً من التاريخ الذي يتسلم فيه المكلف أخباراً بالضريبة المستحقة عليه وإذا لم يدفع هذه الضريبة خلال تلك المدة تطبق عليه أحكام المادة السابقة .

٤٢ - إذا كان لدى مأمور التقدير في أية حالة معينة ، ما يجعله على الاعتقاد بأن شخصاً قدرت عليه الضريبة يحتل أن يتأخر شرق الأردن قبل أن تصبح هذه الضريبة مستحقة الدفع بمقتضى أحكام المادتين ٣٩ و ٤١ من هذا القانون بدون أن يدفع الضريبة فيجوز له أن يرسل إلى ذلك الشخص أخطاراً خطياً يكلفه فيه دفع الضريبة خلال مدة تدين في الأخطار وحينئذ تصبح الضريبة مستحقة الدفع عند انتهاء المدة المبينة بهذه الصورة فإذا لم تدفع أو لم تنط كفاً على دفعها بالشكل الذي يقع به مأمور التقدير فلها تحصيل فوراً بالصورة المنصوص عليها في المادة ٤٠ من هذا القانون .

ب - إذا كان لدى مأمور التقدير في أية حالة معينة ما يجعله على الاعتقاد بأن الضريبة المستحقة على أي دخل خاضع للضريبة قد يتمرد أدائها فيما بعد فيجوز له في أي وقت من الأوقات وحسب مقتضيه الحالة أن يقوم بما يأتي :

١ - أن يكلف فوراً أي شخص بأخطار خطي يرسله إليه أن يقدم كشفاً بذلك الدخول مع تقديم البيانات خلال مدة يحددها في الأخطار .

٢ - أن يقدر الضريبة على ذلك الشخص بما تقدر الدخول المدين في الكشف أو إذا لم يقدم الكشف أو إذا لم يقدم الكشف أو إذا لم يقدم الكشف

٣ - أن يكلف الشخص القدرة عليه الضريبة بأخطار خطي يرسله إليه أن يقدم في الحال كفاً على دفع الضريبة بصورة يرضى بها مأمور التقدير .

ج - يبلغ أخبار التقدير بمقتضى أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة إلى الشخص الذي قدرت الضريبة عليه وتكون كل ضريبة مقدرة بهذه الصورة (بمقتضى أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة) مستحقة الدفع عند إرسال طلب خطي يدفعها موقع من مأمور التقدير ، فإذا لم تدفع الضريبة المذكورة فتحصل فوراً بالصورة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من هذا القانون إلا إذا قدمت كفاً على دفعها بالشكل الذي يقع به مأمور التقدير .

(د) كل من دفع الضريبة بمقتضى طلب أصدره إليه مأمور التقدير أو قدم كفاً على دفعها بمقتضى أحكام هذه المادة يكون له حق الاعتراض والاستئناف الموزون له بالمادتين ٣٥ و ٣٦ من هذا القانون ويجري تسوية المبلغ الذي دفعه وفقاً لنتيجة ذلك الاعتراض أو الاستئناف .

٤٣ - يجوز إقامة الدعوى لدى المحاكم ذات الاختصاص من قبل وزير المالية لتخصيص الضريبة مع جميع نفقات المحاكمة من الشخص المقابلة عليه الدعوى بأخطارها ديناً مستحقاً لحكومة شرق الأردن كما يجوز تحصيلها بالطريقة المنصوص عليها في المادة ٤٠ من هذا القانون .

هكذا من الأشغال

الفصل الثالث عشر - الرديات

٤٤ - أ - إذا ثبت لحد قناعة مأمور التقدير أن شخصاً من الأشخاص قد دفع عن أية سنة من سني التقدير ، مبلغاً من الضريبة يزيد ، بالتزويل أو غيره ، على المقدار الصحيح المستحق عليه فيحق لذلك الشخص أن يسترد المبلغ الزائد الذي دفعه . وكل مطالبة باسترداد الضريبة بمقتضى هذه المادة يجب أن يقدم خلال سنتين من نهاية سنة التقدير المتعلق بها . يصدر مأمور التقدير شهادة بالمبلغ الواجب رده وتقوم وزارة المالية عند تسلمها هذه الشهادة برد المبلغ المذكور فيها .

ب - فيما عدا المبالغ الجائز ردها بنتيجة الفصل في أي اعتراض أو استئناف لا ترد الضريبة عن أية سنة تقدير إلى أي شخص تخلف عن تقديم كشف عنها أو أهمل ذلك أو قدرت الضريبة المستحقة عليه بما يزيد على المبلغ المدين في الكشف بشرط أن يكون قد وصل إلى ذلك الشخص أخباراً بالضريبة المقدرة عليه عن تلك السنة إلا إذا اتهم الدليل على وجه يقنع به وزير المالية أن أهمل ذلك الشخص أو تخلفه عن تقديم كشف صحيح مضبوط لم يكن مبنيته احتيال أو فعل أو إغفال مقصودين .

ج - كل من وقع عليه اجحاف من جراء قرار أصدره وزير المالية أو أصدره مأمور التقدير بشأن المبالغ الواجب رده بمقتضى أحكام هذه المادة يحق له استئناف ذلك القرار كما لو كان قد ناله اجحاف من جراء تقدير الضريبة عليه .

الفصل الرابع عشر - الجرائم والعقوبات

٤٥ - كل من يخالف أحكام هذا القانون أو أي نظام أو إعلان صادر بمقتضاه أو يقصر في العمل بمقتضى هذا القانون أو أي نظام أو إعلان صادر بمقتضاه يعاقب - إذا لم يكن قد نص على عقوبة خاصة لفعله ذلك - بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً فلسطينياً .

٤٦ - كل من يأتي أمراً من الأمور التالية بدون عذر مقبول :-

أ - يقدم كشفاً غير صحيح وذلك بإغفال أو انقاص أي دخل مكلف بتقديم كشف به بمقتضى هذا القانون ، أو

ب - يعطي معلومات غير صحيحة فيما يتعلق بأي أمر أو مسألة تؤثر في مسؤولية أو في مسؤولية أي شخص آخر .

يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنياً فلسطينياً وبضمت مبالغ الضريبة الذي خفض عنه بنتيجة ذلك الكشف غير الصحيح أو تلك المعلومات غير الصحيحة أو بضممت المبلغ الذي كان سيخفض عنه فيما لو قبل ذلك الكشف أو تلك المعلومات على أنها صحيحة .

٤٧ - كل من يأتي أي فعل من الأفعال التالية عن عمد وقصد بنية تجنب دفع الضريبة أو مساعدة غيره على تجنب دفعها .

أ - ينفذ في أي كشف قدم بمقتضى هذا القانون دوج دخل يجب درجه في الكشف المذكور ، أو

ب - يدرج أي بيان كاذب أو غشوة غير صحيحة في أي كشف قدم بمقتضى هذا القانون ، أو

ج - يعطي أي جواب كاذب شقوي أو كذاب على أي سؤال أو طلب وجه إليه للحصول على معلومات وفقاً لأحكام هذا القانون ، أو

د - يمد أو يحفظ أو يسمح بإعداد أو يحفظ أية وثائق حسابات مزورة أو قیود أخرى مزورة أو يزور أو يمنع تزوير أية وثائق حسابات أو قیود ، أو

هـ - يستعمل أية حيلة أو خدعة مهما كان نوعها أو يسمح باستعمال أية حيلة أو خدعة بما يقابل برنامجة تبلغ ثلاثة أمثال مقدار الضريبة المستحقة عليه بمقتضى أحكام هذا القانون عن سنة التقدير التي ارتكب الجرم بشأنها أو ارتكب خلالها وبالإضافة إلى ذلك بما يقابل ما برنامجة لا تتجاوز ما يقابل جنیه أو بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بهاتين العقوبتين معاً .

٤٨ - إن اتخاذ الإجراءات أو فرض عقوبة أو غرامة أو حبس بمقتضى هذا القانون لا يعفي أي شخص من مسؤولية دفع ضريبة الدخل للكلف بدفعها أو التي قد يصبح مكلفاً بدفعها .

٤٩ - لا تؤثر أحكام هذا القانون في أية إجراءات جزائية يمكن اتخاذها بمقتضى أي قانون آخر .

الفصل الخامس عشر - صلاحية إصدار الأنظمة

٥٠ - يجوز لمجلس الوزراء بموافقة سمو الأمير المظلم أن يصدر من حين إلى آخر أنظمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ويجوز له بصورة خاصة وبدون إجحاف بصلاحيته العامة في إصدار الأنظمة أن ينص في تلك الأنظمة على :-

- أ - تعيين المدة التي يجب في خلالها إجراء أية مسألة إذا لم تكتمل المدة المذكورة معينة في هذا القانون .
ب - نماذج الكشف والإعلانات واللوائح والإخطارات والأخبارات والإعلانات بمقتضى هذا القانون .
ج - طريقة تنفيذ أحكام أية مادة من مواد هذا القانون .

في ٢٩ صفر سنة ١٣٩٤ الموافق ١٢ شباط سنة ١٩٤٥

(عبر الله)

وزير المالية والاقتصاد والمالية
رئيس الوزراء
مسلم المطار
سمير الرفاعي

نشر في بلي أنظمة تسجيل الأراضي رقم ١ لسنة ١٩٤٥ التي أقرها مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ - ٢ - ١٩٤٥ وأقرن بتصديق صاحب السمو الملكي أمير البلاد المظلم :

١٧ - ٢ - ١٩٤٥

وكيل رئيس الوزراء
فهي هاشم

أنظمة تسجيل الأراضي رقم ١ لسنة ١٩٤٥

سادة بمقتضى الفقرة (٥) من المادة (١٢) من قانون تسوية الأراضي لسنة ١٩٢٧

٦ - يمثل بهذه الأنظمة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

٧ - تنفذ الفقرة التالية إلى المادة الرابعة من أنظمة تسجيل الأراضي رقم ١ لسنة ١٩٤٥

(ج) - عندما يرغب أحد الورثة الوارد اسمه في حجة حصر الارث في تسجيل ما يصيبه من الارث يمكنه اجراء ذلك بمدفع ما يصيبه من رسوم الانتقال على ان يحجز حصص باقي الورثة من قبل مأمور التسجيل لقاء الرسوم المذكورة وعلى ان لا تجرى أية معاملة فيها يتعلق بالحصص المحجوزة ما لم تكن الرسوم المؤجلة قد حصمت .

تعليمات فحص شهادة الدراسة الابتدائية الاردنية لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥

الموضوعة استناداً الى المادة (٢) من نظام المعارف رقم ١ لسنة ١٩٤٤

١ - يجري فحص شهادة الدراسة الابتدائية الاردنية مرة واحدة في السنة في اوقات تعيينها وزارة المعارف العمومية ولا يمكن اجراء فحص الدراسة الابتدائية الاردنية في وقت آخر من السنة لاي سبب كان سواء لطالب واحد او لمدة طلاب .

٢ - يباح الاشتراك في فحص شهادة الدراسة الابتدائية لجميع الراغبين والراغبات في اداء هذا الفحص .

٣ - يقدم طالب الاشتراك في فحص شهادة الدراسة الابتدائية الاردنية طالباً الى وزارة المعارف في الميعاد الذي تحدده وزارة المعارف لتقديم الطلبات وكل طالب يصل الى وزارة المعارف بعد الوقت المحدد يرفض .

٤ - تقدم الطلبات على نموذج خاص يطلب اما من وزارة المعارف في عمان او من مديري المدارس الثانوية والابتدائية في شرق الاردن . تقدم طلبات طلاب المدارس الى وزارة المعارف بواسطة مديري تلك المدارس ، اما الطالبات الاخرى فتقدم رأساً الى وزارة المعارف .

٥ - يقبل فحص شهادة الدراسة الابتدائية الاردنية في الاوقات والامكنة التي تعينها وزارة المعارف وتعلم الطالبين بذلك

٦ - رسم الاشتراك بفحص شهادة الدراسة الابتدائية الاردنية جنينان فلسطينيان لكل مرة يتقدم فيها الطالب للفحص ويدفع هذا الرسم عند تقديم طلب الاشتراك بالفحص ولا يرد الرسم الى الطالب في اي حال من الاحوال .

٧ - ان لجنة فحص شهادة الدراسة الابتدائية الاردنية هي اللجنة العربية .

٨ - الطالب الذي لا ينجح في فحص سنة ما يسمح له ان يتقدم للفحص في أي من السنين التي تليها على ان يعطى فحصاً في جميع المباحث .

٩ - تنشر اسماء الناجحين بفحص شهادة الدراسة الابتدائية الاردنية في الجريدة الرسمية ويمنح الناجحون (شهادة فحص الدراسة الابتدائية الاردنية) .

١٠ - ينتخب معالي وزير المعارف لجنة فحص شهادة الدراسة الابتدائية الاردنية وتتألف من مدير المعارف رئيساً وعضوية مفتشي المعارف ومن ينتخبهم لهذا الغرض ، وهي تقريرها يلي :

أ - انتخاب واضعي الاسئلة .

ب - انتخاب مراقبي الفحوص .

ج - انتخاب مصححي الفحوص .

د - وضع التعليمات اللازمة لاجراء الفحص .

هـ - نتائج الفحوص ونجاح الطلاب ورسومهم .

١١ - قرارات اللجنة فيما يخص نتائج الفحوص ونجاح الطلاب ورسومهم لا تعتبر نهائية قبل تصديق معالي وزير المعارف عليها .

١٢ - يقدم واضعوا الاسئلة التي طلب منهم وضمتها الى رئيس اللجنة في الاوقات التي يحددها لهم .

هكذا من المأهول

١٤ - مباحث فحص شهادة الدراسة الابتدائية الاردنية هي كما يلي :

البنات	
أ - الديانة	منهج الدورة الابتدائية العليا للطلاب المسلمين فقط
ب - اللغة العربية	منهج الدورة الابتدائية العليا
اللغة الانكليزية	
الحساب والمنندسة	
التاريخ والجغرافيا والمدنية	
العلوم الطبيعية	
ج - الزراعة	ماعدا درس الزراعة للطلاب غير المسلمين فقط
البنات	
أ - الديانة	منهج الدورة الابتدائية العليا
ب - اللغة العربية	منهج الدورة الابتدائية العليا
اللغة الانكليزية	
الحساب	
التاريخ والجغرافيا	
تدبير المنزل وتربية الطفل	
ج - التمريض	

على الطالب والطالبة المسلمين ان يقدموا فصلاً بالبحث الواردة ذكرها في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة ، وعلى الطالب والطالبة غير المسلمين ان يقدموا فصلاً بالبحث الواردة ذكرها في الفقرتين (ب) و (ج) .

١٥ - علامة النجاح في كل مبحث من مباحث فحوص شهادة الدراسة الابتدائية الأردنية هي (٦٠ نقطة) من العلامة الكلية .

١٦ - كل طالب يقصر في معدل أكثر من مبحث واحد من المباحث المقررة في فحوص شهادة الدراسة الابتدائية الأردنية يعتبر رساباً ، ويشترط لاجتياز المقرر في مبحث واحد ان تكون علامته في المبحث المقصر فيه قريبة من علامة النجاح .

١٧ - لا يقبل في الصف الأول الثانوي بالمدارس الأميرية إلا من كان حاضراً على شهادة الدراسة الابتدائية الأردنية .

١٨ - كل طالب إساء السلوك أو ثبت عليه النقص في النقص أو حاول النقص أو ارتكب أي من هذه الأفعال يخرج حلاً

٢٤ - يسري العمل بهذه التعليمات من اول العام الدراسي ١٩٤٤-١٩٤٥

الموظفون

آ - صدرت الارادة السنية بالموافقة على :

- | | | |
|-----------|---|-----------|
| ١٩٤٥-٢-١٨ | رفع الملازم الاول السيد كمال الحود الى رتبة رئيس في الجيش العربي الاردني اعتبارا من تاريخ | ١٩٤٥-٢-١٨ |
| ١٩٤٥-٢-١٨ | رفع الملازم الثاني السيد يوسف البطيخي الى رتبة ملازم اول في الجيش العربي الاردني اعتبارا من تاريخ | ١٩٤٥-٢-١٨ |
| ١٩٤٥-٢-١٩ | رحلين عوني | ١٩٤٥-٢-١٩ |
| ١٩٤٥-٢-١٧ | ترفع الوكيل السيد عبد الرحيم الجبل الى رتبة ملازم ثان | ١٩٤٥-٢-١٧ |
| ١٩٤٥-٢-١٨ | ناصر النيف | ١٩٤٥-٢-١٨ |
| ١٩٤٥-٢-١٩ | فلاح الممدي | ١٩٤٥-٢-١٩ |
| ١٩٤٥-٢-٢٠ | رفيفان خالد | ١٩٤٥-٢-٢٠ |
| ١٩٤٥-٢-٢١ | عبد الله الفلاح | ١٩٤٥-٢-٢١ |
| ١٩٤٥-٢-٢٢ | حمد المعبده | ١٩٤٥-٢-٢٢ |

ب - وافق ممساحة وكيل رئيس الوزراء على :

- | | | | |
|---|---|---|---|
| ١- قبول استقالة مدرسة مدرسة اناث السلط الابتدائية الآتية هبة وهي اعتباراً من تاريخ ١٩٤٥-٣-١ | | | |
| ٢- ترفيع مامور الزراعة السيد نور الدين الصباغ الى الدرجة الخامسة اعتباراً من تاريخ ١٩٤٥-٢-١ | | | |
| ٣- عبدالرؤف النابلسي | ✓ | ✓ | ✓ |
| ٤- فوزي السخني | ✓ | - | - |
| ٥- ذخير الدين شوكة | - | - | - |

ج - قرر سماحة وكيل رئيس الوزراء - بالاستناد الى آادة ٨٠ من انظمة الموظفين عزل السيد احمد حجازي من الخدمة في الحكومة اعتبارا من ١-٣-١٩٤٥

هذه من اجل

شارة كوكب الحرب

صدرت الارادة السنية بالسماح لافراد الجيش العربي الارذني المدرجة اسمائهم ادناه بحمل شارة كوكب الحرب
لنفي ١٩٣٩ - ١٩٤٣

الاسماء:

النائب رقم	٨٠٠	السيد براك داغش
الريف رقم	٢٨٢٣	السيد احمد جبر
الجندي الاول رقم	٦٣٠٢	السيد مختار فرعون
رقم	٢٤٠٥	السيد ابراهيم شاهين
رقم	٨٠٤٦	السيد زقوب عوده
الجندي رقم	٢٩٢٠	السيد علي سالم
رقم	٢٢٦٨	السيد شريف موسى
رقم	١٤٥٦	السيد محمد نور جاسكات

اعلان

صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

يعلن ان شركة (نص ودقان وعرار) المسجلة في وزارة المدلية في اليوم الخامس عشر من شهر تموز ١٩٤٣
والملن عن تسجيلها في العدد ٧٧٣ من الجريدة الرسمية المؤرخ في ١ آب سنة ١٩٤٣ قد انسحب منها بتاريخ ١٥ كانون
الثاني سنة ١٩٤٥ احد الشركاء المدعو عبدالله عرار .

اعلان

صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

قد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم الحادي عشر من شهر شباط سنة ١٩٤٥ ، بمقتضى قانون تسجيل الشركات
لسنة ١٩٢٧ ، الشركة المبنية ادناه :-

اسم الشركة	طوقان وخياط
اسماء الشركاء	هاشم طوقان ، محمد علي الخياط ، شفيق الخياط ، نعيم الخياط
رأسمال الشركة	عشرة آلاف جنيه فلسطيني
الاشخاص المفوضون بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها	هاشم طوقان ومحمد علي الخياط ، منفردين ومجتمعين

الاعمال التي تنماطها الشركة
تاريخ ابتداء الشركة
تاريخ انتهاء الشركة

تجارة الاثشة واستيراد وتصدير والقومسيون ومال القبان
١ شباط سنة ١٩٤٥
لاجل غير مسمى

اعلان

صادر بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

قد سجلت في وزارة المدلية في هذا اليوم العشر من شهر شباط سنة ١٩٤٥ بمقتضى قانون تسجيل الشركات
لسنة ١٩٢٧ ، الشركة المبنية ادناه :-

اسم الشركة	شركة التراكتورات
اسماء الشركاء	كنج شكري ، اديب الصباغ
رأسمال الشركة	(٢٠٠٠٠) عشرون الف جنيه فلسطيني
رأسمال الشركة المدفوع	(١٠٠٠٠) عشرة آلاف جنيه فلسطيني
مركز الشركة الرئيسي	عمان
الاشخاص المفوضون بتولي شؤون الشركة والتوقيع باسمها	كنج شكري واديب الصباغ ، مجتمعين ومنفردين
الغاية التي ترمي اليها الشركة	استيراد التراكتورات والآلات الزراعية بأنواعها ، العمل كموزعين او وكلاء لأي شركة تراكتورات وآلات زراعية ، بيع وتأجير التراكتورات والآلات الزراعية في شرق الاردن ، انشاء مشاغل ثابتة ومتحركة لتصليح التراكتورات ، المتاجرة بالاسمدة الكيماوية والبزور ، العمل كموزعين او وكلاء لشركات زراعية سواء في شرق الاردن او في الخارج

تاريخ ابتداء الشركة
تاريخ انتهاء الشركة

١ شباط سنة ١٩٤٥
لاجل غير مسمى

اعلان

صادر من دائرة الصحة

لقد فرضت الرقابة الطبية ضد الطاعون على القادمين الى شرق الاردن بطريق الجو من وهران في افريقيا الشمالية ،
ودكاكر في افريقيا الغربية ، كما وانها فرضت على القادمين الى شرق الاردن من السويس بطريق البر والجو والبحر ،
اعتبارا من تاريخ ١٥ - ٢ - ١٩٤٥

هكذا من الأعمال

اعلان

صادر من دائرة الصحة

لقد التيت ارقابة الطبية ضد الكوليرا المفروضة على القادمين الى شرق الاردن من دهمي اعتبارا من تاريخ ١٩٤٥/٢/١٥

أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة ٤٥ من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧

يعلن ان عمل تسوية الاراضي سيشرح به في عموم اراضي قرى بني حسن التابعة قضاء جرش - ما عدا - مناطق الابنية الذابية لها - والقرى التي اعلنت فيها التسوية سابقا -
ان الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اراضي القرى المذكورة سيبلغون فيما بعد باعلان التاريخ الذي يجب ان يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة الخامسة من القانون المشار اليه .

١٩٤٥/٢/١٥

ج. ف. ولبول

مدير الاراضي والمساحة

أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة ٤٥ من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧

يعلن ان عمل تسوية الاراضي سيشرح به في اراضي قرية قفقفا من قرى بني حسن التابعة قضاء جرش ما عدا منطقة الابنية التابعة لها .
ان الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اراضي القرية المذكورة سيبلغون فيما بعد باعلان التاريخ الذي يجب ان يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة الخامسة من القانون المشار اليه .

١٩٤٥/٢/١٤

ج. ف. ولبول

مدير الاراضي والمساحة

اعلان تسوية

صادرة بموجب المادة (٥) من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧

١ - يعلن ان عمل التسوية الاراضي الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم الاول من شهر آذار سنة ١٩٤٥

الوصف : عموم اراضي قرية قفقفا (من قرى بني حسن التابعة قضاء جرش)
٢ - على جميع الاشخاص الذين يدعون باي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في الاراضي المذكورة ان يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي الذي سيكون موجودا في قرية قفقفا
٣ - ان عمل تسوية الاراضي يتناول جميع الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اية ارض سواء اكان ذلك الحق معترفا به ام منازعا فيه .

١٩٤٥/٢/١٤

ج. ف. ولبول

مدير الاراضي والمساحة

اعلان تسوية

صادرة بموجب المادة (٥) من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧

١ - يعلن ان عمل التسوية الاراضي الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم الخامس عشر من شهر آذار سنة ١٩٤٥
الوصف : عموم اراضي قرية الجديدا
٢ - على جميع الاشخاص الذين يدعون باي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في الاراضي المذكورة ان يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي الذي سيكون موجودا في قرية الجديدا
٣ - ان عمل تسوية الاراضي يتناول جميع الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اية ارض سواء اكان ذلك الحق معترفا به ام منازعا فيه .

١٩٤٥/٢/٢٦

م. م. ماكثري

عن مدير الاراضي والمساحة

أمر تسوية

صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٧

يعلن ان عمل تسوية الاراضي سيشرح في اراضي قضاء الكرك ما عدا مناطق الابنية الكائنة في القرى التابعة للقضاء المذكور .
ان الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اراضي القضاء المذكور سيبلغون فيما بعد باعلان التاريخ الذي يجب ان يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة الخامسة من القانون المشار اليه .

١٩٤٥/٢/٢٦

م. م. ماكثري

عن مدير الاراضي والمساحة

هكذا من المأهول

اعلان

صادر من دائرة تسجيل عمان

إلى غصائر وإهالي قرية الخشافية

ليكن معلوماً لديكم بأنه وفقاً لأحكام المادتين (٤ و ٣) من نظام تسوية الأراضي رقم (١) لسنة ١٩٤٢ يتم تسجيل الأموال غير المنقولة المائدة لتقريكم مفتوحاً في دائرة تسجيل عمان في اليوم السابع عشر من شهر شباط سنة ١٩٤٥ وعليه اليكم بهذا الاعلان بأنه في حالة عدم قيامكم بتسجيل أية أموال غير منقولة عائدة لكم في القرية المذكورة في دائرة تسجيل عمان خلال خمس سنوات من التاريخ المذكور أعلاه فالت رسوم التسجيل الواجب استيفاؤها عن تلك الأموال غير المنقولة مستحسبة مضاعفة عند تحصيلها

اعلان رابع

صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالزيادة المبنية (١٢٣٩٤) حصة من اصل (١٢٦٧٢) حصة من كامل الدار الكائنة في ساحة جامع الشابسوغ والحنونية على بيت غرغ والمنازع والمسجلة باسم المدين طارق بن سليمان والموضوعة تأمينا للمدين عوجيب بن عبد المداينة المؤرخ في ٢٣-١-١٩٤٣ ورقم ٢٤٦٠ وقد رست الزيادة على الطالب الاخير ب ٣٠٠٠ جنيه فلسطيني واعطي قرار الإجابة الأولي. فمن يرغب في الشراء وضم ثلاثة بالمائة عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثالث

صادر من دائرة تسجيل السلط

مطروح للبيع بالزيادة المبنية أربع وستون حصة من ثلاثمائة وعشرين حصة من الدار الكائنة جوار الجامع ضمن قسبة السلط المسجلة باسم المدينتين آمنة بنت خليل وحسين وأجسان وحسن وحسنية أمثال اولاد حيين بن احمد نوار من السلط والموضوعة تأمينا للمدين. فمن يرغب في الشراء فليراجع مامور تسجيل السلط خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثان

صادر من دائرة تسجيل السلط

مطروح للبيع بالزيادة المبنية كامل حصص المدينتين يعقوب ونواضر والذي قيد التوزيعات البائدة حصتين

من ثلاث حصص من قطعتي الأرض رقم ٤١٥٨ من حوض وادي طرير رقم ٣١ من أراضي السلط المذكورة والبالغة ثمانية عشر حصصاً من اصل اربعين حصة من قطعة الأرض رقم ٤٨ من الحوض المذكور المسجلة باسم المدينتين المذكورتين والموضوعة تأمينا للمدين. فمن يرغب في الشراء فليراجع مامور تسجيل السلط خلال ٣٠ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان اول

صادر من دائرة تسجيل اربد

مطروح للبيع بالزاد المبنى حصة واحدة من اصل اربع حصص من كامل قطعة الأرض رقم ٤١٥ من حوض الروان رقم ٦٠ من أراضي قرية حوار المسجلة باسم المدين عيسى الخلف الصياح والموضوعة تأمينا للمدين. فمن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل اربد خلال ٤٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثالث

صادر من دائرة تسجيل اربد

مطروح للبيع بالزاد المبنى اربع حصص من اصل اربع وعشرين حصة من كامل قطعة الأرض رقم ٧ من حوض ديات ابو النصر رقم ٩ من أراضي قرية الحصن المسجلة باسم المدين رجا الديسي الحنون والموضوعة تأمينا للمدين. فمن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل اربد خلال ٣٠ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثان

صادر من دائرة تسجيل اربد

مطروح للبيع بالزاد المبنى اربع حصص من اصل اربع وعشرين حصة من كامل القطعة رقم ٧ من حوض شواير الحفاف رقم ٢٠ من أراضي قرية الحصن المسجلة باسم المدين رجا الديسي الحنون والموضوعة تأمينا للمدين. فمن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل اربد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثان

صادر من دائرة تسجيل اربد

مطروح للبيع بالزاد المبنى حصة واحدة من اصل اربع حصص من كامل قطعة الأرض رقم ٤١٥ من حوض الروان

هكذا من الأشهر

رقم ٦٠ من اراضي قرية حواره المسجلة باسم المدين عيسى الخلف الصليح والموضوعة تأميناً للمدين
فمن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل اربد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

اعلان ثالث

صادر من دائرة تسجيل اربد

مطروح للبيع بالزاد الماني اربع حصص من اصل اربع وعشرين حصة من كامل القطعة رقم ٧ من حوض شوار
الحقاف رقم ٢٠ من اراضي قرية الحصن المسجلة باسم المدين رجا العيسى الحنون والموضوعة تأميناً للمدين
فمن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل اربد خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

اعلان ثالث

صادر من دائرة تسجيل اربد

مطروح للبيع بالزاد الماني اربع حصص من اصل اربعين حصة من كامل قطعة الارض رقم ٧ من حوض ديك
ابو النصر رقم ٩ من اراضي قرية الحصن المسجلة باسم المدين رجا العيسى الحنون والموضوعة تأميناً للمدين
فمن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل اربد خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

اعلان ثالث

صادر من دائرة تسجيل اربد

مطروح للبيع بالزيادة المانية كامل القطعة رقم ١٠ من حوض النور رقم ١٢ من اراضي قرية زبد الوسطية والمسجلة
باسم المدين خزام الاحمد المني القديب والموضوعة تأميناً للمدين
فمن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل اربد خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

اعلان ثالث

صادر من دائرة تسجيل عجلون

مطروح للبيع بالزاد الماني حصة واحدة من حصتين من كامل القطعة رقم ١٨٩ من حوض الجبيلة رقم ١٣ من اراضي

كفرنجية ، وحصة واحدة من حصتين من كامل القطعة رقم ٢٠٨ من حوض الجبيلة رقم ١٣ من اراضي كفرنجية ، والمسجلة
باسم المدين عبدالقادر المحمود غريز
فمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عجلون خلال ٣٠ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

اعلان ثالث

صادر من دائرة تسجيل عجلون

مطروح للبيع بالزاد الماني خمس حصص من ثمان عشرة حصة من كامل القطعة رقم ٧٧ من حوض قلعة الرض
رقم ١٣ من اراضي عجلون وثلاث حصص من ثمان عشرة حصة من كامل القطعة رقم ٤٤ من حوض البيلد رقم ١١
من اراضي عجلون والمسجلة باسم المدين جريس المذيب النجم من اهالي عجلون
فمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عجلون خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية

اعلان رابع

صادر من دائرة تسجيل اربد

مطروح للبيع بالزيادة المانية اثنتا عشرة حصة من اصل ٤٩ حصة من كامل القطعة رقم ١٤ من حوض العين رقم ٢٩
من اراضي قرية الطيبة والمسجلة باسم المدين يوسف السويلم الابراهيم
وقد رست الزيادة على الطالب الاخير الدائن بمبلغ وقدره ٣٥٠ جنيهاً فلسطينياً واعطي قرار الاحالة الاولى
فمن يرغب في الشراء وضم ٣ بلاية عليه مراجعة دائرة تسجيل اربد خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في
الجريدة الرسمية

اعلان رابع

صادر من دائرة تسجيل اربد

مطروح للبيع بالزيادة المانية حصة واحدة من اصل حصتين من كامل القطعة رقم ١٣ من حوض العين من اراضي
قرية الطيبة والمسجلة باسم المدين علي القاسم المني
وقد رست الزيادة على الطالب الاخير الدائن بمبلغ وقدره ٣٠٠ جنيهاً فلسطينياً واعطي قرار الاحالة الاولى
فمن يرغب في الشراء وضم ثلاثة بلاية عليه مراجعة دائرة تسجيل اربد خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان
في الجريدة الرسمية

هذا من اراضي

اعلان ثالث

صادر من دائرة تسجيل جرش

مطروح للبيع بالزاد الماني كامل قراريط عوده الموسى الحمدان من قرية ام اللؤلؤ البالغة اربعة قراريط من خمس واربعين حصة في كل من القطعتين رقم ٢ و ٣ من حوض رجم سلمى رقم ٥ وفي القطعة رقم ١ من حوض حصن هلال رقم ٩ من اراضي قرية ام اللؤلؤ المسجلة على اسمه والموضوعة تاميناً للدين
لمن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل جرش خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثالث

صادر من دائرة تسجيل جرش

مطروح للبيع بالزاد الماني كامل حصة عوده الموسى الحمدان من قرية ام اللؤلؤ البالغة حصة واحدة من اربع حصص في قطعة الارض رقم ٣٣ من حوض رقم ١٠ الحريرية القري من اراضي قرية خربة ام التمام المسجلة باسمه والموضوعة تاميناً للدين.
لمن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل جرش خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثالث

صادر من دائرة تسجيل جرش

مطروح للبيع بالزاد الماني كامل قراريط نهار السهو من قرية ام اللؤلؤ البالغة ستة قراريط من تسع عشرة حصة وتسعة عشر قيراطاً من حوض رقم ١ - المقام وستة قراريط من ثمانى عشرة حصة وتسعة عشر قيراطاً من حوض رقم ٣ - حليمه من اراضي قرية خرب المطوى المسجلة على اسمه والموضوعة تاميناً للدين .
لمن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل جرش خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان رابع

صادر من دائرة تسجيل جرش

مطروح للبيع بالزاد الماني كامل قراريط خلف الحسد الملاق من الكفير . والبالغة ستة قراريط من خمس وعشرين حصة وقيراط واحد في الاحواش رقم ١ - التيسية ، ورقم ٢ عوجان ، رقم ٤ - ام تليل ، ورقم ٥ - عسقلان ، جميعها من

اراضي قرية الكفير مسجلة على اسم المدين والموضوعة تاميناً للدين ،
وقد رست المزايدة على المزايد الاخير بمبلغ سبعين جنيهاً فلسطينياً واعطي قرار الاحالة الاولى
لمن يرغب في الشراء وضم ثلاثة بالمائة فليراجع دائرة تسجيل جرش خلال ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

قرار امهال

صادر من محكمة بداية اربد

لما لم يقبض على فارس ابو داحس من اهالي المشانلة المتهم به جرم سرقة فقدمت من جانب رئاسة محكمة جنائيات اربد مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة قيدت غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى على ان ماموري الضابطة المدنية كافة يجبرون على القبض عليه وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن بحسب الاصول.

هكذا من المأهول